الفصل الأول

من عهد الانتداب للاستقلال للثورة

◆◆◆

obeikandl.com

obeikandl.com

المقدمة

كان مقتل الأسرة المالكة في العراق صباح يوم ١٤ تموز عام ١٩٥٨ عند قيام ثورة قام بها الضباط العراقيين للقضاء على الملكية وإعلان الجمهورية.

ولكن للأسف فإن الأمور سارت بما لا ترضاه الضمائر العراقية بعدما كانت المجزرة المؤلمة للأسرة الهاشمية المالكة في العراق والمصير الشنيع الذي حدث لجثة الأمير عبد الإله الذي كان وصياً على العرش وخال الملك فيصل الثاني سحلا في شوارع بغداد.

وهذه هي فاتحة ظهور الجثث وتدفق الدماء في العراق منذ مقتل الأسرة المالكة ولليوم الذي نشاهد فيه احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية ومجيء عناصر التتار الذين استلموا السلطة وعاثوا في البلاد تمزيقا وقتلا وتهجيرا وأنهارًا من الدماء.

كانت طاحونة القتل في العراق صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨ على الشكل الذي حدثت فيه الجريمة حيث التهمت هذه الطاحونة الموت والقتل لكل الذين شاركوا فيها، حيث حدثت في العراق مجازر رهيبة لم يشهدها في تاريخه بكل ما يتمثل هذا التاريخ من مآسي القتل والفوضى التي نشهدها اليوم في العراق.

إن التاريخ سوف يسجل على هؤلاء الذين أقدموا على مقتل الأسرة المالكة التي خرجت مستسلمة رافعة الراية البيضاء والمصحف وهي مطمئنة للوعود التي قدمت لها من قبل ضباط الثورة بالحفاظ على حياتهم والخروج من العراق سالمين. ولكن ما حصل هو أن قام أحدهم وهو النقيب عبد الستار العبوسي والذي كان

متواجدًا داخل القصر في اللحظة التي خرج بها الملك فيصل الثاني. حيث رفع يده يؤدي التحية العسكرية للضباط الموجودين أمامه. واغتصب ابتسامة تراقص على شفتيه وظهرت خلفه جدته وهي تحاول أن تجعل الجمع أن يشاهدون القرآن بيدها. فكان النقيب عبد الستار العبوسي داحل قصر الرحاب فترك القصر ونزل هابطًا درجات الباب الأمامية ورشاشته بيده واستدار إلى اليمين فشاهد الأسرة المالكة كلها تسير فى صف تاركة باب المطبخ. وبعد أقل من نصف دقيقة كان النقيب العبوسي يقف خلف العائلة المالكة تمامًا ويفصله خط شجيرات صغيرة على الأرض.

وبلمح البصر.. فتح نيران رشاشته من الخلف مستديرًا من اليمين إلى اليسار. فأصابت رشاشته الثمانية والعشرين طلقة ظهر الأمير عبد الإله ورأس ورقبة الملك فيصل الثاني. وظهر الملكة والأميرة عابدية ثم لم يلبث أن فتح مصطفى عبد الله نيرانه من الأمام على الموجودين أمامه.

وفتح بقية الضباط المشكلين نصف حلقة نيران رشاشاتهم وجاءت النيران من الأمام ومن الخلف ومن كل من يحمل سلاحا في تلك اللحظة.

أصيب الملك بعدة طلقات فتحت جمجمته وسقط في أحضان الأميرة هيام التي تهاوت أرضًا وقد أصيبت برصاصة في فخذها وسقط الأمير عبد الإله قتيلاً على الأرض.

ونالت الأميرة عابدية والملكة نفيسة حظهما من رصاص المهاجمين فتمرغتا أرضًا وهما تلفظان أنفاسهما الأخيرة.

وأثار منظر الدماء وأصوات الطلقات النارية جنون ضابط المدرعة ففتح نيران رشاشته الثقيلة على الأجسام الملقاة أرضًا فحرثها حرثًا.

هكذا كان مصير العائلة المالكة في العراق في هذه الدراما المأساوية والتي لن

تنسى في تاريخ العراق.

لقد عانى الشعب العراقي أشد المعاناة في كل عصوره حيث كان هو البوابة التي تتحطم مع كل غزوات الأعداء والطامعين في الأمة العربية ومنذ الحكم العثماني للعراق الذي دام أكثر من أربعة قرون إلى سقوط الخلافة العثمانية واحتلال العراق على أيدي القوات البريطانية.

كان العراق هو البوابة التي تحمي الأمة العربية والإسلامية واليوم يدفع العراق ثمنًا باهظًا. هل هو الثمن الذي ندفعه على ما ارتكبناه من جريمة وظلم بحق هذه الأسرة المالكة؟

إن ما رواه الملازم فالح حنظل الذي كان يعمل في الحرس الملكي والذي شاهد هذه المأساة هي وثيقة هامة يجب إعادة النظر فيها لما احتوته من تفصيل دقيق لحياة هذه الأسرة المالكة البسيطة.. وهي مشابهة تقريباً لكل الروايات التي تحدثت عن ذلك اليوم ولكن هو أقرب للحقيقة لأنه شاهد عيان عليها لذلك لابد أن يكون هو المصدر في كتابنا هذا مع محاور أخرى قريبة، وإن اختلفت الرواية وقد أخذت مصدرين كشاهدين على هذه المأساة وهناك روايات أخرى وإن اختلفت في التفصيل ولكنها جميعاً تتحدث عنها وهي غاضبة من طريقة قتل هذه الأسرة المسالمة والتاريخ هو الذي حكم عليها وأعادها للحقيقة وما انتحار النقيب عبد الستار العبوسي الذي ارتكب هذه المجزرة إلا عقاب الله وعقاب التاريخ عليه.

وقد نشرت هذه الرواية عن أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ مطابقة ودقيقة عن الروايات الأخرى التي نشرت ولكن الملازم فالح حنظل كان شاهد عيان وضابطًا في الحرس الملكي وكان قريبًا من الأسرة المالكة وخاصة الأمير عبد الإله والملك فيصل والعائلة.

وحاول بكل جهده أن ينقذهما ولكن القدر كان أقوى منه. وكان إصرار الأمير عبد الإله على عدم طلب المساعدة من الحماية العسكرية للقصر حرصًا على دماء العراقيين ساهم في هذا المشهد المأسوي. وكان استسلام الأمير عبد الإله وانهياره بالرغم من أن هناك فرصة له للخروج مع أسرته إلى خارج العراق وتم مفاتحته في ذلك.

وكان موافقة الأسرة والملك فيصل على الخروج ولكن عدم رغبته في الهروب والإحباط واليأس والحرص على عدم إراقة الدماء قد عجل مقتل الأسرة.

لقد اعتمدت كلياً على ما كتبه الملازم فالح حنظل في روايته عن هذه المأساة الدموية لأنها هي الأقرب للحقيقة.

لكن لابد لنا أن نتحدث أولاً عن الحديث والأحداث التي جرت في مياه دجلة والفرات وتغليب السياسة على مصالح الوطن حتى أوصلتنا اليوم إلى ما نحن فيه. لذا أملنا أن نعطي صورة كاملة عن تاريخ العراق والأحداث السياسية التي مرت على العراق منذ عهد الانتداب إلى عهد الاستقلال والثورة في ١٤ تموز ولابد أن نستكمل التاريخ بكل أبعاده السياسية والدموية التي مرت بالعراق ولكن استمرار نهر الدماء في العراق هل هي اللعنة من مقتل الحسين إلى مقتل الملك فيصل الثاني والاثنان قتلاً في العراق بطريقة مأساوية؟!!

د.عبد الكريم العلوجي

من هو فيصل الثاني

الملك فيصل الثاني ابن الملك غازي ابن الملك فيصل الأول بن الشريف حسين (ولد في ٢ مايو ١٩٣٥ ، وقتل والأسرة في١٤ يوليو ١٩٥٨)، ملك العراق هو ثالث وآخر ملوكها من الأسرة الهاشمية. حكم من عام ١٩٣٩ وحتى وفاته، وهو الابن الوحيد للملك غازي. وأصبح ملكا فعليا للعراق عندما بلغ ١٨ سنة حيث استقال خاله الوصي على العرش عبد الإله في ٢ مايو ١٩٥٣.

حياته

هو فيصل بن غازي بن فيصل بن حسين بن الشريف محمد بن عبدالمعين بن عون بن محسن بن عبد الله بن الحسين بن عبد الله شريف مكة. و يرتفع نسب فيصل إلى الحسن المثنى ابن الإمام الحسن ابن الإمام علي بن أبي طالب.

ولد في بغداد ٢ مايو سنة ١٩٣٥ ، ونشأ فيها ودرس العلوم ومبادئ اللغة العربية والأدب العربي على يد أساتذة خصوصيين أشرف عليهم العلامة مصطفى جواد، وهو الابن الوحيد لوالده الملك غازي، وأشرفت على تربيته والدته الملكة عالية بنت الملك على بن حسين وعاونتها في ذلك المربية الإنكليزية مس ريموس.

درس المرحلة الابتدائية في مدرسة المأمونية التي كانت واقعة في منطقة الميدان عند منطقة باب المعظم كما درس فيما بعد في كلية فيكتوريا البريطانية في مدينة الإسكندرية في مصر مع قريبه الحسين بن طلال ملك الأردن السابق.

أنهى دراسته الابتدائية في سنة ١٩٤٧ ثم سافر إلى لندن للدراسة حيث التحق

بمدرسة «ساندويس» ثم التحق بكلية «هارو» في ٧ مايو ١٩٤٩، وعاد منها إلى بغداد في ٣٠ مارس ١٩٥٠، وبعدها عاد إلى لندن لإكمال دراسته أيضا، لكنه هذه المرة لم يكن وحده بل رافقته أمه الملكة عالية ، وكانت أمه أثناء مرافقتها له تستكمل علاجها هناك؛ لأنها كانت مريضة وصادفت دراسته هذه المرة مع ابن عمه الملك حسين بن طلال الذي كان مقارِبا لعمره وصديقا حميما له وكانت تربطهما علاقات متينة إلى أن تخرج فيها بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢. وعاد إلى بغداد في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٢.

تميزت شخصيته بالأدب و الاحترام لمن هو أكبر منه سنا ولاسيما أبناء عائلته الهاشمية، إضافة إلى صمته وهدوئه، كما وُصف بالصراحة و الوضوح أثناء المناقشة أو الجدال.

كان منذ صغره يحب ركوب الخيول ولاسيما تلك الخيول التي تستعمل في السباق وتسمى خيول (السيسي) وكثيرا ما كان يمنع من ركوبها بسبب إصابته بالربو منذ طفولته وكان شديد التعلق بأمه الملكة عالية بسبب يُتمه المبكر وكونه الوحيد لأبويه.

كان مخطوباً للأميرة فاضلة بنت الأمير محمد علي بن محمد بن وحيد الدين بن إبراهيم بن أحمد بن رفعت بن إبراهيم بن محمد علي الكبير ووالدتها هي: الأميرة خان زاده بنت الأمير عمر فاروق ابن الخليفة العثماني عبد المجيد الثاني ،ولم يتزوجها بسبب مقتله في ١٤ تموز يوليو ١٩٥٨.

علاقته بخاله الأمير عبد الإله

بعد وفاة الملك غازي في ٤ أبريل ١٩٣٩ آل العرش إلى ولده الوحيد الملك فيصل، من زوجته الملكة عالية والذي كان آنذاك في سن الرابعة من عمره، ولهذا

أصبح خاله الأمير عبد الإله وصياً على العرش فيما كان نوري السعيد هو الذي يدير الدولة العراقية.

كان خاله الوصي على العرش الأمير عبد الإله من أكثر المقربين للملك فيصل الثاني لاسيما بعد وفاة والدته الملكة عالية سنة ١٩٥٠ حيث بقي وحيدا بلا أم بلا أب ولا أخوة ولا أخوات، كل ذلك جعل الملك فيصل الثاني لا يستغني عن مرافقة خاله الأمير عبد الإله في جولاته خارج العراق فرافقه في زيارته إلى إيران بدعوة من الشاه محمد رضا بهلوي في ١٨ أكتوبر ١٩٥٧ وكذلك إلى السعودية في ٢٤ ديسمبر ١٩٥٧م، والأردن.

بعد فشل حركة رشيد عالي الكيلاني في ١٩٤١ عاد الوصي عبد الإله إلى العراق بمساعدة الإنجليز وقد تغيرت نظرة الشعب العراقي تجاه العرش بشخص الأمير عبد الإله، ومع هذا ظل العراقيون ينظرون إلى الملك فيصل باعتباره نجل ملكهم المحبوب غازي الأول وكانوا يأملون منه كل خير فرغم ما حدث لم ينقطع الرباط الوثيق الذي أقامه الملك غازي بين العرش والشعب العراقي وظل أمله كبيراً في الملك.

كانت الظروف السياسية التي تحيط بالملك فيصل في غاية الحساسية والتأزم، حيث كانت وصاية خاله الأمير عبد الإله عليه وشخصيته القوية والمتنفذة في البلد، إضافة إلى سيطرة نوري السعيد بنفوذه الواسع والمتعدد والمدعوم بشكل مباشر وعلني من الإنجليز، كل ذلك جعل الملك الشاب فيصل في حالة من التردد وعدم القدرة لا يحسد عليها أبدا وهو ذاك الفتى الشاب الهادئ الوديع والذي لا يعرف دروب السياسة الشائكة ولا ألاعيبها المختلفة، ومع كل هذا مارس الملك فيصل الثاني نشاطاً ملحوظاً لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي كان العراق يعاني منها، فأولى

اهتمامه للجانب الاقتصادي فوضع خطة سُميت بمجلس الإعمار نهضت بإنشاء كثير من المشاريع الكبرى والمهمة والحيوية للبلد.

لقد غرس عبد الإله في نفس الملك فيصل إحساساً بأنه قادر على مسؤوليات الدولة والحكم وتصريف شؤون البلاد لما له من خبرة في معرفة رجال الدولة وقضاياها وبأنه يستطيع إيجاد الحلول المناسبة لكل موقف وظرف فنشأ الملك فيصل وهو يؤمن في قرارة نفسه أن خاله يستطيع أن يتحمل عنه تبعات الملك بما خلق لديه مسبقاً من إحساس الاتكال وترك الأمور ليتصرف بها، لأنه درج على ذلك منذ طفولته حتى وجدها بعد ذلك أمرًا واقعاً هذا إذا أضفنا أن تقاليد الأسرة الهاشمية كانت شديدة التمسك فيما يتعلق باحترام رأي من هو أكبر سناً وهذا ما جبل عليه أفراد هذه الأسرة منذ القدم.

كانت حياته تثير الأسى لدى الكثيرين؛ فوالده مات وهو رضيع وتوفيت والدته وتلقى العلم في بلد غريب ولم يكن أمامه مناص من اتباع مشورة خاله الوصي عبد الإله الذي حرص على أن يبقى المسيطر الحقيقي على الأمور بعد أن نجح الوصي في خلق مشاعر الود المتبادلة بينه وبين ابن أخته الملك بما أبداه من عاطفة ورعاية تجاهه ولكنه استغل تلك المشاعر ليمارس دور الملك في سياسة الدولة العراقية.

انتهاء فترة الوصاية وتتويجه ملكاً

في ٢ مايو ١٩٥٣ أكمل الملك فيصل الثامنة عشرة من عمره فانتهت وصاية خاله عبد الإله على عرش العراق بتتويجه ملكا دستورياً على العراق. وأعلن ذلك اليوم عيداً رسمياً لتولي الملك سلطاته الدستورية. وقد تزامن تتويجه مع تتويج ابن عمه الملك الحسين بن طلال ملكاً على الأردن في عمان.

ظن الناس أن الأمير عبد الإله سيتخلى عن واجبات الوصاية ويترك أمور البلاد

إلى الملك فيصل لكن عبد الإله عمل على تقويم الملك فيصل الثاني فأبقاه تحت تأثير الطاعة العمياء له واستمر يقحم نفسه في كل صغيرة وكبيرة كما لو أن وصايته عليه ظلت مستمرة والى ما لانهاية.

لقد بقي عبد الإله خلف الملك يسيره ويأمره بعد أن تمكن من زرع بذور الطاعة له في نفسه ولم يتمكن الإفلات من هذا الطوق والاقتراب من الشعب أو الاتصال به وتحسس رغباته ومطاليبه وأخذ عبد الإله يصاحب الملك أينما اتجه وأينما سافر للتفاوض ويبدو أن الحكام العرب كأنوا يدركون موقف الملك فيصل الثاني تجاه القضايا السياسية والمهمة ويعرفون انه دون المهمات المناطة به لقلة تجربته وأن الحل والعقد بيد خاله ولي العهد.

الاتحاد العربي الهاشمي

دعا الملك الحسين بن طلال ملك الأردن في فبراير ١٩٥٨ إلى إقامة اتحاد عربي هاشمي بين المملكتين الهاشميتين في العراق والأردن لحفظ توازن القوى في المنطقة أعقاب تشكيل الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا وأطلقوا عليه تسمية دولة الاتحاد الهاشمي العربي ،وعضويته مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد« وعلى احتفاظ »كل دولة من أعضاء الاتحاد بشخصيتها الدولية المستقلة وبنظام الحكام القائم فيها». ينص الدستور كذلك على أن ملك العراق هو رئيس الاتحاد وأن مقر حكومة الاتحاد يكون بصفة دورية ستة أشهر في بغداد وستة أشهر في عمان، أصبح الملك فيصل الثاني ملكا للإتحاد الذي دام لستة أشهر فقط حيث أطيح بالنظام الملكي في العراق في ١٤ يوليو١٩٥٨.

وفاته

كان الملك فيصل الثاني قد أعد نفسه للسفر إلى تركيا صباح يوم ١٤ يوليو١٩٥٨

برفقة خاله عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد لحضور اجتماعات حلف بغداد على أن يغادر تركيا بعد ذلك إلى لندن للقاء خطيبته الأميرة (فاضلة) وكان الملك قد حدد يوم ٨ يوليو ١٩٥٨ موعداً لسفره وكان أكثر اهتماماً بلقاء خطيبته من صراع الخطب السياسية في اجتماعات الميثاق. ولكن في يوم ٧ يوليو رجاه وزير المالية بأن يؤجل سفره إلى يوم ٩ يوليو، للتوقيع على قانون الخدمة الإلزامية، وقانون توحيد النقد والبنك المركزي لدول حلف بغداد، وافق الملك بعد إلحاح. وفي يوم موعد سفره في ٨ يوليو أرسل شاه إيران برقية يقول فيها أن لديه معلومات يريد أن يبلغها لمجلس دول حلف بغداد، واقترح لقاء رؤساء دول الحلف ورؤساء وزرائهم في اسطنبول يوم ١٤ يوليو ١٩٥٨ واضطر الملك إلى تأجيل سفره للمرة الثانية من ٩ يوليو إلى ١٤ يوليو.

قيام الثورة

في صباح يوم ١٤ يوليو١٩٥٨ استيقظ الملك على أصوات طلقات نارية. هب الجميع فزعين: الملك والوصي والأميرات والخدم. وخرج أفراد الحرس الملكي إلى حدائق القصر يستقصون مصدر النيران. وازداد رشق الرصاص والإطلاق نحو جهة القصر. ولم يهتد الحرس إلى مصدر النيران في البداية. وإذا بأحد الخدم يسرع إليهم راكضاً ليخبرهم بأنه سمع الراديو يعلن عن قيام ثورة. ومن شرفة قريبة طلب عبدالإله من الحراس بأن يذهبوا إلى خارج القصر ليروا ماذا حصل. وعاد الحراس ليخبروهم بأنهم شاهدوا عددا من الجنود يطوقون القصر. وبعد استفسار الملك عن الموضوع اخبره آمر الحرس الملكي بأن أوامر صدرت لهم بتطويق القصر والمرابطة أمامه.

سارع عبد الاله لفتح المذياع لسماع البيان الأول للحركة وصوت عبد السلام

عارف كالرعد يشق مسامعه ومع مرور الوقت سريعاً بدأت تتوالى بيانات الثورة وتردد أسماء الضباط المساهمين بالحركة. أخبر آمر الحرس الملكي الملك بأن قطعات الجيش المتمردة سيطرت على النقاط الرئيسية في بغداد وأعلنوا الجمهورية وأنهم يطلبون من العائلة الملكية تسليم نفسها.

أعلن الملك استسلامه وطلب منه الخروج مع من معه، وخرج مع الملك كلاً من الأمير عبد الإله وأمه الملكة نفيسة جدة الملك والأميرة عابدية أخت عبد الإله، ثم الأميرة هيام زوجة عبد الإله والوصيفة رازقية وطباخ تركي وأحد المرافقين واثنين من عناصر الحرس الملكي.

وبعد تجمع الأسرة في باحة صغيرة في الحديقة فتح النار عبد الستار سبع العبوسي من دون أي أوامر وقد أصاب الملك برصاصتين في رأسه ورقبته وأصيب الأمير عبد الإله في ظهره ثم لقي حتفه هو الآخر وتوفيت على الفور الملكة نفيسة والأميرة عابدية وجرحت الأميرة هيام في فخذها. وتذكر بعض المصادر بأن حادث إطلاق النار جاء بطريق الخطأ من الحرس الملكي الذي رد عليه المهاجمين وكانت العائلة المالكة في منتصف خط الرمي. وتذكر مصادر أخرى بأن حالة الحماس والارتباك حملت بعض الضباط من صغار الرتب من غير المنضبطين ومن ذوى الانتماءات الماركسية بالشروع في إطلاق النار.

ويروي البعض ممن كان حاضراً في تلك الفاجعة المؤلمة أن الملك فيصل الثاني حمل المصحف الكريم فوق رأسه والراية البيضاء بيده وخرج ليسلم نفسه بطريقة سلمية حفاظاً على عائلته من الفناء ولكن حدث ما حدث حيث وقتل في ذلك الصباح ودفن فيما بعد في المقبرة الملكية في الأعظمية مع أمه وأبيه وجده وجدته

نقلت جثة الملك إلى مستشفى الرشيد العسكري في إحدى غرف العمليات،

للتحقق من وفاة الملك. وفي مساء اليوم نفسه حفرت حفرة قريبة من المستشفى في معسكر الرشيد، وأنزلت فيها الجثة وأهيل عليها التراب، ووضعت بعض العلامات الفارقة معها لتدل على مكانها فيما بعد. ثم تم نقل الجثة ودفنها في المقبرة الملكية في منطقة الأعظمية في بغداد. بناءً على طلب من الملك الحسين بن طلال ملك الأردن في إحدى زياراته للعراق.

وأحيلت باقي الجثث إلى مستشفى الرشيد العسكري عدا جثة الأمير عبد الإله التي تم سحلها ثم تعليقها على باب وزارة الدفاع في المكان نفسه الذي أصدر أوامره بإعدام ضباط ثورة رشيد عالي باشا الكيلاني عام ١٩٤١.

وهكذا أنهت أحداث صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ العهد الملكي في العراق والذي راح ضحيته الملك فيصل الثاني الذي وصف بأنه مسكين لا ذنب له رحل دون جريرة أو سبب كان طيباً بريئاً ساعد المحتاجين واليتامى سبب قتله أسفا كبيراً في نفوس عدد كبير من ضباط الثورة.

العراق من عهد الانتداب البريطاني

الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤ — ١٩١٨

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى تقدمت قوة بريطانية واحتلت البصرة في ٤ تشرين الثاني ١٩١٤ لتبدأ عملياتها الحربية ضد الدولة العثمانية، حيث تكبدت بريطانيا في سبيل احتلال العراق خسارة في الأنفس تقدر بمائة ألف إصابة وخسارة في الأموال تقدر بمائتي مليون باون استرليني.

وقد توالى احتلال المدن العراقية بعد البصرة حين زحفت قوات بريطانية نحو العمارة في ٣ حزيران ١٩١٥ فاحتلتها، والناصرية ٢٥ تموز من السنة نفسها بعد معارك دامية وهكذا سيطر البريطانيون على المثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية وبذلك أمنوا تطويق الخليج العربي ودفع العثمانيين عنه كما أصبحت منطقة النفط في عبادان مأمونة.

ولكن كان هناك فريق من الساسة والعسكريين البريطانيين رجح إكمال احتلال العراق، فتم التقدم نحو الكوت حيث حلت بالقوات البريطانية هزيمة كبيرة واضطروا إلى التسليم للعثمانيين في ٢٩ نيسان بعد حصار شديد دام خمسة أشهر، وقد خسر البريطانيون قوتهم البالغة (١٣٣٠٩) عسكريين ولم يستطيعوا التقدم مرة أخرى لاسترجاع الكوت إلا في نهاية عام ١٩١٦ حين استطاع الجيش البريطاني إخراج العثمانيين منها، واستمر زحفهم حتى دخلوا بغداد في ١١ آذار ١٩١٧.

وقد أذاع الغزاة غداة احتلال بغداد بيانا للعراقيين نشره قائدهم «مود» جاء فيه: « إننا لم ندخل بلادكم أعداء فاتحين وإنما دخلناها محررين» .. ولم تكتف بريطانيا

بهذا الاحتلال بل إن قواتها تقدمت نحو الموصل فاحتلتها في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨. ثم أكملت احتلال الأقسام المتبقية من العراق.

وكان السير برسي كوكس السياسي البريطاني المقيم في الخليج العربي رئيسا لإدارة الاحتلال في المراحل كافة. وعليه فقد أصبح بعدئذ (المندوب المدني) بوصفه المسئول الأعلى عن الإدارة المدنية.

وقد حشد عددا كبيرا من الضباط السياسيين والإداريين لإدارة شؤون العراق بعيدا عن أماني الشعب العراقي. وقام هؤلاء بوضع أسس الأنظمة الإدارية والتنفسائية. ولم يحاولوا الاستعانة بأبناء الوطن في الإدارة المدنية. واستندوا إلى مجموعة القوانين الهندية ووضعوا قانونا لدعاوى العشائر على غرار إجراءاتهم الاستعمارية في الهند.. مما قوى النظام الإقطاعي والعشائري في العراق.

كما أن المحتلين فرضوا الضرائب على الشعب العراقي وأثقلوا كاهله بالمصادرات والغرامات بهدف تغطية الجزء الأكبر من نفقات الجيش البريطاني في العراق.

ولكن الشعب العراقي قاوم تلك الإجراءات القسرية. وكان يطمح لنيل الاستقلال وأن تحقق بريطانيا له الوعود التي قطعتها للعرب أثناء الحرب. فحدثت انتفاضة في النجف في أواخر عام ١٩١٧ وأوائل عام ١٩١٨ ضد الإدارة العسكرية البريطانية، حيث أقلقت الحاكم العسكري وجعلته يفرض حصارا على المدينة استمر أكثر من أربعين يوما(*) ولم تلبث الحكومة البريطانية أن شعرت بأن استمرار سيطرتها على العراق بهذه الطريقة بات أمرا صعبًا، ولاسيما أن الحركة الوطنية العراقية أخذت تتبلور، وأصبح لها قوة لا يمكن الاستهانة بها من قبل سلطات

(*) قامت سلطات الاحتلال البريطاني بعد ذلك بإعدام أحد عشر مواطنًا ونفى مائة وسبعين مواطنا من تلك المنطقة.

الاحتلال. وقد تشكلت في ذلك الوقت جمعية سياسية أطلق عليها اسم (جمعية العهد العراقي)، تضمن منهاجها الصادر في عام ١٩١٩ استقلال العراق داخل حدوده الطبيعية وضمن الوحدة العربية، وطلب المساعدة الفنية والاقتصادية من بريطانيا على أن لا تمس استقلال العراق التام، وإنهاض الشعب العراقي ليأخذ مكانته بين الأمم والسعي لخير الأمة العربية، وأن يكون نظام الحكم في العراق دستوريا ملكيا. وقد تأسس للجمعية فروع في بعض المحافظات العراقية. ومن الأعمال التي قامت بها إرسال قوة عسكرية من سوريا إلى تلعفر بقيادة جميل المدفعي (أحد رجالاتها) نجحت في دخول المدينة وإبعاد الإنجليز منها. وفي أواخر عام ١٩١٩ تأسست جمعية أخرى باسم (حرس الاستقلال) قامت بنشاط وطني كبير في بغداد ومنطقة الفرات الأوسط، وقد رفعت شعار الاستقلال التام للعراق معلنة تصميمها على النضال الحازم من أجل تحقيقه.

عينت الحكومة البريطانية السير أرنولد ولسن وكيلا للمندوب المدني في العراق كإجراء لمجابهة تصاعد المعارضة الوطنية، فحاول اتخاذ بعض الإجراءات التي تخدم أهدافه، وأجرى استفتاء صوريا حول مستقبل العراق فجاءت نتائجه حسبما خطط له مؤيدو الوجود البريطاني بهدف إضفاء الشرعية على استمرار الاحتلال والإدارة البريطانية.

وعليه فرض مجلس حلفاء الانتداب على العراق- في مؤتمر سان ريمو – ولكن العراقيين عندما وصلهم خبر الانتداب في أوائل مايس ١٩٢٠ تفاقم استياؤهم وشعروا بخيبة أمل بعد ما ظلوا ينتظرون الحكم الوطني عهدًا طويلا. فتوالت اجتماعاتهم واتصالاتهم حيث قرروا أخذ الاستقلال بالقوة.

ثورة ١٩٢٠

هبت الجماهير العراقية بمختلف شرائحها الاجتماعية بثورة شملت معظم المدن

العراقية لمناهضة النفوذ البريطاني فقام نفر من العراقيين في أوائل حزيران ١٩٢٠ بقطع سكة حديد شمالي بغداد وجنوبي الحلة مما أنذر البريطانيين بسوء العاقبة. وفي ٣٠ حزيران هاجمت قوات شعبية عراقية حاكم الرميثة البريطاني وأفرجوا عن أحد زعمائهم المدعو شعلان أبو الجون بالقوة. فاعتبرت هذه الحادثة بداية للثورة وقد توالت محاصرة الحاميات البريطانية في معظم منطقة الفرات الأوسط، وأنزل بها العراقيون ضربة مؤثرة. وتمت السيطرة على بعض المدن وألحقت الخسائر بالقوات البريطانية في تلك المناطق. وهكذا انتشرت الثورة في محافظات بغداد وكربلاء وبابل والنجف والثمنى وذي قار والقادسية والأنبار وديالي. وقد تعاون الأكراد والتركمان مع العرب في الثورة في مناطق قزلرباط وخانقين وكفري ومندلي واربيل.

دامت الثورة حوالي خمسة أشهر تكبدت خلالها القوات البريطانية خسائر كبيرة في الأرواح بلغت حوالي ألفين وخمسمائة شخص بين قتيل وجريح وخسائر بالأموال ناهزت أربعين مليون باون استرليني.

اضطرت بريطانيا إلى تغيير سياستها في العراق بعدئذ. ودعت الأمير فيصل بن الحسين إلى إنجلترا بعد فقدانه عرش سورية لتتداول معه في استلام عرش العراق وذلك في كانون الأول ١٩٢٠ ورشحته ليكون ملك العراق المقبل.

الحكومة العراقية المؤقتة وتأسيس الملكية

وقد وصل إلى العراق السير برسي كوكس في ١١ تشرين الأول ١٩٢٠ ليكون أول مندوب سامٍ في العراق لتنفيذ هذه المهمة، فعمل على تهدئة الأوضاع وأفلح في تكوين حكومة مؤقتة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني نقيب بغداد (*).

وكان قد تقرر مصير العراق بهذا الشكل في مؤتمر عقد في القاهرة في ١٢ آذار ١٩٢١، حضرة كل من ونستن تشرشل وزير المستعمرات البريطاني والسير برسي كوكس وقائد القوات البريطانية في العراق والسكرتيرة الشرقية لدار المندوب السامي مس بيل ووزيرا الدفاع والمالية العراقيان في الحكومة المؤقتة.

وصل الأمير فيصل إلى العراق في ٢٩ حزيران ١٩٢١ ونودي به ملكًا وتشكيل الحكومة، وأعلن عن كونها دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون، وتم إرجاء استفتاء عام جاءت نتيجته تأييد تنصيب فيصل ملكا حيث توج في ٢٣ آب ١٩٢١.

وعندئذ تستر النفوذ الأجنبي على يد السير برسي كوكس وراء حكومة وتشكيلات إدارية وطنية ولم تظهر معالمه واضحة إلا عند الضرورة. فلما حدث إقرار قانون الانتخابات المطلوب مثلا طلب المندوب السامي خلافا لرغبة العراقيين شرطا يتضمن تمثيل العشائر.. وكان من أبرز الأمثلة على مبلغ نفوذ السلطة الأجنبية إبعادها للسيد طالب النقيب وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة والمرشح لعرش

* كان تقسيم العراق إلى وحدات إدارية في مقدمة أعمال الحكومة المؤقتة فالأولية (المحافظات) كان عددها في بداية الأمر عشرا وعدد الأقضية في القطر خمسة وثلاثين قضاء وعدد النواحي خمسا وثمانين ناحية.

العراق عن بغداد ونفيه إلى سيلان.

وقد وقع العراق وبريطانيا في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ المعاهدة الأولى بينهما، وقد تضمنت في متنها أسس الانتداب. وفي ملاحقها الأربعة التي صودقت بعدئذ (٦ آب ١٩٢٤) امتيازات واسعة للجانب البريطاني جاء فيها ضمان حقوق الموظفين البريطانيين في العراق، ولزوم عقد اتفاقية عسكرية تضمن وجوب مساعدة بريطانية للعراق واشترط وجود اتفاقية قضائية لغرض حماية مصالح الأجانب. هذا إلى جانب القرار اتفاقية مالية تضمن نقل تلك المنشآت العامة إلى الحكومة العراقية لقاء ثمن باهظ جدًا عينته الاتفاقية في موادها.

وقد اشترطت المعاهدة في مادتها الثالثة لزوم تشريع القانون الأساسي للمملكة العراقية على يد مجلس تأسيسي منتخب.

المجلس التأسيسي العراقي والمعارضة الوطنية

وصدرت الإرادة الملكية في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢ بتأليف المجلس التأسيسي ليقرر: دستور المملكة، وقانون انتخاب مجلس النواب، والمعاهدة العراقية البريطانية. ولكن الشعب العراقي عارض فكرة المجلس ودعت المعارضة الوطنية من خلال الصحف والاجتماعات لمقاطعة الانتخابات، وطالبت بإلغاء الحكم العسكري البريطاني، وإطلاق حرية المطبوعات وسحب المستشارين بتأليف الجمعيات.

ثم تفاقم الأمر خلال صيف ١٩٢٢ عندما تألفت ثلاثة أحزاب سياسية، هي:

١- الحزب الوطني العراقي:

برئاسة جعفر أبو التمن. ويعد هذا الحزب استمرارا لجمعية حرس الاستقلال. وهو يدعو إلى المحافظة على الاستقلال ومؤازرة حكومة العراق الملكية الدستورية النيابية والدفاع عن وحدة العراق بحدوده الطبيعية والنهوض به إلى مصاف الأمم المتقدمة.

٢- حزب النهضة العراقية:

برئاسة أمين الجرجنجي. ويدعو إلى الاستقلال في ظل حكومة ملكية دستورية ديمقراطية تعمل على إقامة وحدة وطنية عراقية. وقد قرر هذا الحزب توحيد مساعيه مع الحزب الوطني العراقي للمطالبة بحقوق العراقيين وقدما طلبا للملك طالبين فيه أبعاد التدخل البريطاني في الحكم وتأليف وزارة وطنية، وإجراء

انتخابات حرة لتأليف المجلس التأسيسي.

٣- الحزب الحر العراقي:

برئاسة محمود النقيب وانحصر نشاط هذا الحزب في تأييد وزارة النقيب باعتبار أن رئيسه هو ابن رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب، وأصدر جريدة باسم «العاصمة» وقد أيد الحزب عقد معاهدة التحالف مع بريطانيا.

أصبح لهذه الأحزاب أثر واضح في الحياة السياسية للعراق، فقد نظم حزبا الوطني والنهضة مظاهرة شعبية في ذكرى تتويج الملك الأولى في ٢٣ آب ١٩٢٢ نادت بسقوط الانتداب وألقيت فيها الخطب الوطنية مما جعل المندوب السامي البريطاني يحتج على ذلك. وصادف في هذا الوقت أن أجريت عملية الزائدة الدودية فتولي كوكس إدارة البلاد وأمر بإقفال الحزبين وإبعاد قادتهما إلى جزيرة هنكام في الخليج العربي، وإجبار بعض الشخصيات العراقية على مغادرة البلاد إلى إيران، وفصل عدد من كبار الموظفين العراقيين.

وعندئذ اشتد الاستياء وكادت بعض جهات العراق تعلن الثورة وخاصة في منطقة الفرات الأوسط وديالي، فلجأ المندوب السامي إلى القصف الجوي لإسكات المعارضة، واستعمال العنف والقسوة ضد مناوئي الانتداب.

غير أن ذلك لم يؤثر على موقف العراقيين، فاضطرت السلطة البريطانية إلى استعمال سياسة الإكراه في سبيل السيطرة على عملية الانتخابات حيث تمت في شباط ١٩٢٤، وتم افتتاح المجلس التأسيسي في آذار ١٩٢٤، وانتخب عبد المحسن السعدون رئيسا له، وقد حدد خطاب العرش المهمة الأولى للمجلس بالبتّ في المعاهدة على اعتبار أنها تؤمن استقلال العراق، وتمكن بريطانيا من إدخاله عصبة

الأمم وحسم مشكلة الموصل.

ولكن المعاهدة جوبهت بمعارضة شديدة ولجأت الحكومة إلى الإرهاب، ورفض المندوب السامي إجراء بعض التعديلات على المعاهدة قبل إبرامها. وقامت مظاهرة حول بناية المجلس التأسيسي وحدث تصادم بين الوطنيين وقوات الشرطة.

وبلغ الأمر منتهاه عندما طلب المندوب السامي هنري دوبس من الملك فيصل حل المجلس حالا إذا لم يجتمع للمصادقة عليها، فاجتمع المجلس ليلا للنظر في الأمر، وتمت المصادقة على الوجه التالي: ٣٧ موافقاً و٢٤ معارضاً و٨ ممتنعاً و٣١ غائباً.

وكانت الأعمال التي تنظر المجلس بعدئذ هي تشريع القانون الأساسي حيث أقر في ١٠ تموز ١٩٢٤، وتشريع قانون انتخابات النواب غير المباشر. وفي اليوم نفسه انحل المجلس التأسيسي.

تم نشر القانون الأساسي ووضعه موضع التنفيذ في ٢١ آذار ١٩٢٥ ، ثم عقد أول اجتماع لمجلس النواب حسب هذا القانون في ١٦ تموز ١٩٢٥. والذي يبدو جليا أن تلك المعاهدة لم تكن حاسمة، وأن الحركة الوطنية أصبحت على أبواب دور جديد يرمي إلى الاحتفاظ بمنطقة الموصل جزءا من أرض العراق القومية.

مشكلة الموصل

نشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الأولى كنتيجة لاندحار الدولة العثمانية وقيام الدولة العراقية، حيث أخذت تركيا الحديثة تطالب بها. فقد اشترطت معاهدة لوزان (١٩٢٣) أن يتم تعيين الحدود التركية العراقية بالاتفاق بين بريطانيا وتركيا أولاً، فإذا لم يحصل الاتفاق على ذلك فإن القضية تعود إلى عصبة الأمم، فلما لم يحصل الاتفاق المطلوب وأعيدت القضية إلى العصبة أقر مجلسها

بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٢٤ تعيين لجنة للنظر في الأمر. وقامت اللجنة بزيارة ولاية الموصل وأجرت استطلاعا تفصيليا، واستمعت إلى وجهات نظر الطرفين العراقي والتركي، وقدمت بعدئذ تقريرا مفصلاً في ١٦ تموز ١٩٢٥. وكان رأي اللجنة أن تكون جميع المنطقة المتنازع عليها ضمن المملكة العراقية، على شرط أن تبقى تحت الانتداب البريطاني مدة (٢٥) سنة.

ثم اتخذ المجلس بعدئذ قرارا بتأييد التقرير. وعلى أثر ذلك تم عقد معاهدتين الأولى بين العراق وبريطانيا في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ والثانية بين العراق وتركيا وبريطانيا في (٥) حزيران ١٩٢٦ حيث تضمنت علاقات حسن الجوار ونص فيها على اعتبار الحدود نهائية ولازمة.

ونظرًا للشرط المتخذ في المشكلة من لزوم تمديد أجل الانتداب، فقد صادق أول برلمان عراقي اجتمع في ظل القانون الأساسي على معاهدة ١٩٢٦ بين العراق وبريطانيا على تلك المعاهدة التي كانت بمثابة تعديل للمعاهدة الأولى.

صادق البرلمان العراقي على المعاهدة في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦ وكانت مادتها الثالثة تنص على إمكان النظر في دخول العراق عصبة الأمم بعد أربع سنوات.

الدور الوطني للأحزاب السياسية

تألفت في هذه الفترة عدة أحزاب سياسية، الهدف منها تسوية مشكلة الموصل والدعوة إلى استكمال الاستقلال، وهذه الأحزاب هي:

(١) حزب الأمة:

تأسس في ١٩ آب ١٩٢٤ وأبرز قادته ناجي السويدي، وطالب بالإسراع في وضع دستور للبلاد وإجراء انتخابات نيابية.

(٢) حزب الاستقلال الوطني:

تأسس في الموصل في أيلول ١٩٢٥ ودعا إلى ضم ولاية الموصل إلى العراق. ولعب دورا مؤثرا عند وصول لجنة التحقيق التي أرسلتها عصبة الأمم لغرض الاطلاع على آراء سكان الموصل. وأصدر الحزب جريدة باسم (فتى العراق).

(٣) جمعية الدفاع الوطني عن ولاية الموصل:

تأسست في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٥ في الموصل بمساعدة حزب الاستقلال العراقي.

(٤) الحزب الوطني العراقي بالموصل:

تأسس في الموصل في أوائل ١٩٢٥. ودعا إلى الوحدة العراقية واستقلال العراق.

(٥) حزب التقدم:

تأسس في تشرين الأول ١٩٢٥ وكان رئيسه عبد المحسن السعدون، وتتلخص

أهدافه في السعي إلى تطبيق المعاهدة العراقية – البريطانية وإجراء التعديلات عليها، والعمل على إدخال العراق عصبة الأمم. وأصدر الحزب جريدة (اللواء) ثم جريدة (التقدم).

(٦) حزب الشعب:

تأسس في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥ ورئيسه ياسين الهاشمي. وغاية الحزب تأمين استقلال العراق، وتطوير القوى الوطنية، وإدخال العراق عصبة الأمم. وقد أصدر جريدة له باسم (نداء الشعب).

امتيازات النفط الأجنبية في العراق عام ١٩٢٥

اتجهت أنظار الشركات الأجنبية للعراق، ففي سنة ١٩١٤ حصلت شركة النفط التركية المحدودة – وهي شركة بريطانية ألمانية – على وعد شفوي بالتأسيس للتحري والتنقيب عن النفط. وبعد الحرب العالمية الأولى حلت فرنسا بدلا من ألمانيا في الشركة حيث اعترفت بريطانيا لفرنسا بـ٢٥٪ من النفط وذلك وفقا لما أقرته معاهدة سان ريمو سنة ١٩٢٠، كما دخلت الحكومة الأمريكية طرفا في الشركة منذ عام ١٩٢٨.

كان النفط من أهم المواضيع التي استغلت في قضية مستقبل ولاية الموصل والتهديد بضمها إلى تركيا، حيث أرادت بريطانيا أن تجعل من مشكلة الموصل تهديداً متواصلاً للعراق لكي تضطره إلى تسليم النفط إليها. وبعد مفاوضات جرت بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية وقع الطرفان في ١٤ آذار ١٩٢٥ امتياز النفط حيث أصبح النفط مؤمناً للمصالح البريطانية والهولندية والفرنسية والأمريكية.

وكان هدف الحكومة العراقية من الإسراع في توقيع الامتياز هو تقرير مصير الموصل على أساس أن منح الامتياز يؤيد موقف العراق أمام الأتراك في المطالبة بهذه الولاية. ولقد واجهت المعارضة العراقية ذلك الامتياز بالرفض، واستقال وزيرا العدلية والمعارف رشيد عالي الكيلاني والشيخ محمد رضا الشبيبي من وزارة ياسين الهاشمي التي قبلت الامتياز، وطالبت الصحف العراقية بوجوب عقد المجلس النيابي لعرض الاتفاق عليه قبل البت فيه. ولكن الأمر انتهى، وجعلت مدة الاتفاقية (٧٥) عاماً، وسمح للشركة القيام بأعمال التحري في معظم أراضي العراق عدا أجزا محدودة منها.

ثم بدأت الشركة أعمالها في الحال. وركزت في التنقيب على ولاية الموصل لاسيما المناطق الجنوبية منها. وفي ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٢٧ تدفق النفط بغزارة في منطقة بابا كركر قرب مدينة كركوك وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ العراق الاقتصادي. وفي ٨ حزيران ١٩٢٩ بدلت شركة النفط التركية اسمها إلى «شركة نفط العراق المحدودة»، وبدأت بتصدير النفط العراقي من عام ١٩٣٤ عن طريق موانئ البحر المتوسط. وقد بلغ إنتاجها خلال ذلك العام حوالي ثلثي المليون طن.

النضال ضد الانتداب

اتضح باستمرار، منذ المعاهدة البريطانية الأولى، أن السياسة الوطنية كانت قد وضعت لها هدفا ثابتا ذلك هو نيل الاستقلال ودخول عصبة الأمم، ولم تهدأ المعارضة الوطنية حتى إبان مساومة بريطانيا للعراقيين على حسم قضية الموصل.

وأخذ العراقيون يعملون على إزالة الحكم المزدوج الذي تمتع فيه البريطانيون بمشاركة العراقيين في إدارة البلاد وكانت لهم في ذلك الأرجحية وظلت العناصر الوطنية تنظر إلى معاهدتي سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٦ على أنهما كبدتا العراق عبئاً

ثقيلاً في قيودهما وشروطهما ومسؤولياتهما. لذلك جرت مفاوضات بين الحكومتين البريطانية والعراقية لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية. وكان يرأس الجانب العراقي في المفاوضات التي جرت في بغداد ولندن رئيس الوزراء جعفر العسكري، كما سافر الملك فيصل إلى بريطانيا للإشراف بنفسه على سير تلك المفاوضات. وبعد سلسلة من المناقشات والاجتماعات التي تخللها تصادم الآراء، انتهى الأمر بالتوقيع على معاهدة جديدة تحل محل المعاهدتين السابقتين وذلك في ١٤ كانون الأول ١٩٢٧.

جاءت معاهدة ١٩٢٧ أقل بكثير مما كان يأمله الشعب العراقي؛ إذ أنها لم تأت بشيء جديد يستحق الذكر سوى وعد الحكومة البريطانية – في المادة الثامنة من المعاهدة – بتأييد دخول العراق عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ بشرط (الاحتفاظ بمعدل التقدم الحاضر وسير الأمور سيرا حسنا خلال فترة الانتظار).

وعندما عرضت المعاهدة على مجلس الوزراء للتصديق على موادها قرر التحفظ عليها والإشارة إلى أن الحكومة العراقية لا تعترف بالمادة الثانية والعشرين من عمد عصبة الأمم عن الانتداب، ولا بأية صلة بينها وبين الحكومة البريطانية سوى صلة الصداقة المعبر عنها في المعاهدة الجديدة.

وعندما رغبت الحكومة العراقية في نشر بلاغ رسمي بهذا الصدد احتج المندوب السامي هنري دوبس على ذلك. فكان هذا سبباً لاستقالة وزيري المالية والداخلية ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني التي أعقبتها استقالة رئيس الوزراء جعفر العسكري في السابع من كانون الثاني سنة ١٩٢٨، وعندئذ قام عبد المحسن السعدون في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ بتأليف الوزارة، مشترطا لذلك حل المجلس النيابي من جهة، ووعد بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية على شكل يتآلف والمطالب الوطنية من جهة أخرى.

ولكن الحكومة البريطانية لم توافق على تعديل الاتفاقيتين المشار إليهما مما اضطر الوزارة السعدونية إلى الاستقالة في العشرين من كانون الثاني ١٩٢٩. وعلى أثر ذلك أحجم ساسة البلد عن القيام بتأليف الوزارة طيلة ثلاثة أشهر، انتهت خلالها خدمة المندوب السامي وغادر العراق في أوائل شباط، ووصل خلفه السير جيلبرت كلايتون إلى بغداد في أوائل آذار. فكان لابد من إبدال المعاهدة التي ظلت بدون مصادقة بأخرى أقرب منها إلى تمثيل وجهة النظر الوطنية. وعندئذ اجتاز الوضع السياسي في العراق أزمة شديدة من الشعور بالخيبة بلغت ذروتها خلال الفترة من كانون الثاني – نيسان ١٩٢٩. ويمكن تلخيص الوضع في العراق في هذه المرحلة بكونه متمتعا بسيادة وطنية وكونه خاضعا للانتداب وتكون الوزارة مسئولة بحكم الدستور تجاه البرلمان ولكنها خاضعة لنفوذ المستشارين البريطانيين.

وفي ١٤ أيلول ١٩٢٩ استلمت بغداد تصريحا بريطانيا تضمن سياسة بريطانيا الجديدة تجاه العراق حيث ورد فيه استعداد بريطانيا لتأييد ترشيح العراق للقبول في عضوية عصبة الأمم سنة ١٩٣٢، وأن الحكومة البريطانية ستبلغ مجلس العصبة بالتخلي عن مشروع معاهدة ١٩٢٧ ورفع توصية بإدخال العراق في العصبة. وقد أعرب وكيل المندوب السامي السير روبرت بروك بوبهام، الذي خلف كلايتون بعد وفاته، عن رغبة حكومته في عقد معاهدة جديدة، والاستعداد لتنظيم العلاقة بين الطرفين عندما يصبح العراق عضواً في عصبة الأمم.

ثم أكفر الجو السياسي في العراق ما بين أواخر أيلول ١٩٢٩ وأوائل آذار ١٩٣٠ مما أدى إلى سقوط وزارتين عراقيتين، وحل المجلس النيابي بعد أن لم يكن قد أمضى دورته الاعتيادية أكثر من بضعة أشهر.

وعندما تشكلت وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة في ١٩ أيلول ١٩٢٩

أخفقت منذ أوائل عهدها في محاولة التوفيق بين الأماني الوطنية وموقف وكيل المندوب السامي الميجر يونك الذي لم ينفك عن اعتبار القول الفصل في العلاقات بين الطرفين إنما هو قول الجانب البريطاني.

تأزم الوضع بسبب إصرار بريطانيا على وجوب عقد المعاهدة الجديدة في صيغة لا تختلف بمضمونها كثيرا عن المعاهدات السابقة، وأخذت المعارضة الوطنية تتهم حكومة السعدون بالتراجع عن مطالب الشعب وصارت تضغط عليه بالمطالبة بإلغاء الانتداب وإنجاز الاستقلال غير المشروط.

وفي أثناء مناقشة خطاب العرش في جلسة مجلس النواب في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٢٩ شنت المعارضة على السعدون حملة شعواء واتهمته بعدم الإخلاص للقضية العراقية. وقد دافع عن سياسته موضحا العقبات التي تتعرض سير المفاوضات ولكن يبدو أن الوضع بلغ حدا كبيراً من اليأس، وبقيت تنازعه عوامل شتى منها إخلاصه لوطنه وحبه له وشعوره بضعفه وقوة المستعمر الإنكليزي، مما جعله يقدم على الانتحار في مساء ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ تاركاً وصيته التي جاء فيها (الأمة تنتظر الخدمة والإنكليز لا يوافقون).

ثم ألف ناجي السويدي وزارته في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ وكانت في إطارها العام مماثلة لسابقتها من حيث الأشخاص والمنهج الوزاري، وسرعان ما نشب الخلاف بينها وبين دار الاعتماد البريطاني. ولقد بلغ الخلاف مداه عندما أقرت الوزارة ضمن ميزانية الدولة إنهاء خدمات خمسة مفتشين إداريين بريطانيين، مما جعل المندوب السامي يرفض القرار، فما كان من الوزارة إلا الاستقالة بعد أن أصدرت بياناً للشعب شرحت فيه أسباب الاستقالة وظروفها.

فزاد ذلك من حدة المعارضة الوطنية، وقام الشعب العراقي بمظاهرات صاخبة

محتجاً على تدخل المندوب السامي. وتأزمت العلاقات العراقية البريطانية، ودخلت في صراع لم ينهه إلا تشكيل وزارة جديدة برئاسة نوري السعيد الذي بدأ المفاوضات مع الجانب البريطاني في بغداد، ولكن الصحافة العراقية انتقدت سير المفاوضات السرية تلك وتوقعت لها الفشل. ثم ختمت المفاوضات في الثلاثين من حزيران ١٩٣٠ وتم التوقيع على المعاهدة في بغداد ولندن في ١٨ تموز سنة ١٩٣٠. وقد ألف نوري السعيد في ١٤ تشرين الأول ١٩٣٠ حزبا باسم حزب العهد العراقي لتأييد سياسته، وأصدر جريدة باسم «صدى العهد» أخذت تدعو للتفاهم مع الإنكليز.

كما أن ياسين الهاشمي ألف حزبا في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ باسم حزب الإخاء الوطني وكون مع الحزب الوطني العراقي جبهة لمعارضة سياسة نوري السعيد والوقوف في وجه المعاهدة الجديدة.

معاهدة الاستقلال ودخول العراق عصبة الأمم

عرضت المعاهدة بعد إبرامها على المجلس النيابي الذي جرى انتخابه مجدداً بعد أن حل المجلس السابق للنظر في لائحة المعاهدة. وقد جوبهت المعاهدة من قبل المعارضة بالرفض، ولكن المجلس المنتخب وافق عليها بالتصويت وقبلها بالأغلبية، ثم عرضت المعاهدة على مجلس الأعيان فوافق عليها أحد عشر عضوا وخالفها خمسة أعضاء.

تألفت المعاهدة من إحدى عشرة مادة مع ملخص للشئون العسكرية وملحق مالي وعدد من الرسائل الموضحة التي تبادلها الطرفان المفاوضان، كما ألحق بالمعاهدة اتفاقية قضائية وقع عليها في آذار سنة ١٩٣١ وحلت محل سابقتها التي كانت ملحقة بمعاهدة سنة ١٩٢٢ وضمنت للبريطانيين بضعة مناصب خطيرة في ميدان

القضاء العراقي.

ولما ذاعت محتويات هذه المعاهدة المعقدة تناولها ساسة العراق وصحافته بالنقد والتجريح، إذ اعتبرتها حكماً انتدابياً مقنعاً، وفيها شروط لا تتفق مع الاستقلال، لأن العراق أصبح بموجبها مقيداً بالنفوذ والمصالح البريطانية إلى حد بعيد.

أما الملك ورئيس الوزراء فقد رأيا فيها خطوة أولى موفقة خطت بالعراق إلى الاستقلال التام مع حفظ بعض المصالح البريطانية.

وفي ٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٢ قرر مجلس عصبة الأمم «أن المعلومات المتوفرة لدى اللجنة تسوغ الاعتقاد أن للعراق اليوم حكومة مستقرة وإدارة قادرة على تسيير شؤون الحكومة الجوهرية بصورة منتظمة. وإن في استطاعته المحافظة على الأمن العام في القطر كله. ولديه مصادر مالية وافية لسد حاجات الحكومة الاعتيادية بصورة منظمة وله قوانين ونظام قضائي مما يضمن العدل المطرد للجميع على السواء» وبعد المذاكرة بين أعضاء المجلس أقر بإجماع الآراء قبول العراق عضوا في العصبة. وأصبح العراق الدولة السابعة والخمسين من أعضاء العصبة. وانتهت عندئذ مهام المعتمد السامي وحل بدله السفير البريطاني لتمثيل دولته.

من عهد الانتداب للمعهد الوطني الشكلي

وفاة الملك فيصل الأول وتولي ابنه غازي العرش

أيدت الحكومة البريطانية تنصيب فيصل الأول ملكاً على العراق فلما ولي العرش، برهن على أنه رجل دولة مقتدر وسياسي ذكي وماهر، استطاع أن يتحرك بهدوء وحذر لكسب ثقة وتأييد الشعب العراقي وفي نفس الوقت كان عليه أن يماشي السياسة البريطانية ويساير المعتمد السامي البريطاني. وقد اعتمد على مبدأ (خذ وطالب) في تعامله مع الإنكليز، ووطد علاقاته مع مختلف القوى والحركات السياسية والاجتماعية في العراق بما فيها القوى الوطنية المعارضة، فكان يتقرب من فئة سياسية لينال تنازلات من الفئة المناوئة الأخرى. وكانت غايته التقليل من النفوذ البريطاني دون إثارة حفيظتهم عليه والتي قد تودي إلى خلعه من العرش (كما خلعه الفرنسيون من عرش سوريا عام ١٩٢٠).

نجح الملك فيصل بذكائه وكياسته في أن يكون نقطة الالتقاء ومركز الثقل لجميع القوى والمصالح السياسية والاجتماعية، وأن يكون الموجه والموازن لحركتها. وقد استعمل نفوذه من أجل تقليل الاحتكاك والتصادم بين الأطراف المتنازعة والمتنافسة، إلا أنه – قبل وفاته بفترة قليلة أي في شهر تموز ١٩٣٣ – قامت مجموعة من الثوريين المرتبطين بالحكومة البريطانية بتمرد ضد الحكومة في شمالي الوطن عندما كان الملك في لندن. وقد قام الجيش العراقي بقيادة بكر صدقي بقمع التمرد بعنف وشدة وبتأييد من الأمير غازي (نائب الملك) ورئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ووزير الداخلية حكمت سليمان. وقد أرسل الملك فيصل برقيات إلى

المسؤولين يطالبهم بها بالتعامل باللين والتحلي بالصبر، إلا أن توصياته لم تلق استجابة لأن الجماهير اعتبرت عمليات الجيش تعزيزا لحرصه على الاستقلال والمنعة وقد حظى الأمير غازي والعقيد بكر صدقي بحب الشعب العراقي وتقديره. وكانت هذه الحادثة مفتاحًا لتدخل الجيش العراقي في أمور السياسة مستقبلاً لما لاقاه من تأييد وإعجاب وتشجيع لدوره في قمع التمرد المدعوم من قبل بريطانيا.

وفي الأول من آب ١٩٣٣ وبعد القضاء على التمرد عاد الملك فيصل الأول إلى العراق لتصفية الجو المتأزم بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية، ثم سافر إلى سويسرا لغرض المعالجة الطبية وفي السابع من أيلول عام ١٩٣٣ توفي هناك وبوفاته ترك فراغاً كبيراً كان له أبلغ الأثر على مستقبل العراق عامة ومستقبل العائلة الهاشمية الحاكمة بصورة أخص.

وفي اليوم التالي لوفاة الملك فيصل الأول توج ابنه الوحيد غازي ملكاً على العراق.

لقد كان غازي – عند تتويجه – شابًا يافعاً قليل الخبرة. وفي خلال السنين الأولى من فترة حكمه – بصورة خاصة – ترك إدارة شؤون البلاد إلى مجلس الوزراء ورجال الطبقة الحاكمة والذين كانوا يتنافسون على السلطة ويحاولون إرضاء السفارة البريطانية.

انتهى بوفاة الملك فيصل دور البلاط الملكي كمركز للثقل السياسي والمحرك الأساسي لسياسة العراق الخارجية والداخلية ولم يعد بمقدور الملك الشاب الموازنة بين القوى والمصالح الوطنية وبين السفارة البريطانية والقوى السياسية والاجتماعية الموالية لها، لذا شهدت فترة حكمه بين (١٩٣٣-١٩٣٩) اضطرابات وانتفاضات عشائرية كثيرة وانقلابات عسكرية متعددة أدت إلى دخول الجيش معترك السياسة

وفرض سيطرته على الحياة السياسية في العراق عدة مرات.

الأحزاب والتجمعات السياسية

وفي الثلاثينيات لعبت الأحزاب والتجمعات دورًا كبيراً في تسيير الحياة السياسية في البلاد، وزادت في بلورة الخلافات وزيادة حدة التوتر والتنافس، وكانت سياسة معظم هذه الأحزاب تتركز على تحديد موقف كل مجموعة من الوجود البريطاني في العراق (خلال فترتي الانتداب والاستقلال) ويمكن تقسيم هذه الأحزاب والقوى السياسية إلى ثلاث مجاميع رئيسية، هي:

١. المجموعة المؤيدة لبريطانيا وكان بعض أعضائها يعتقدون بأن العراق ما يزال بلدًا فتياً وضعيفاً ويحتاج إلى معونة بريطانيا «العظمى» وإشرافها لكي ينمو ويتطور إلى دولة مستقلة حديثة ولم تكن لهذه الفئة من السياسيين عقيدة سياسية ثابتة أو موحدة تربطها سوى اتفاق أفرادها على مبدأ التعاون مع بريطانيا وخدمة مصالحها الاستعمارية، وكانت الأحزاب التي تمثل هذه المجموعة هي حزب العهد، وحزب التقدم وحزب الأمة الاشتراكي وحزب الأمة الدستوري. أما الفئة الثانية فكانت ترى أن بريطانيا تفرض سيطرتها على العراق وتمارس توجيه السياسة العراقية وفقا لمصلحتها ورغبتها لذا فإن الساسة العراقيين مضطرون إلى الاعتراف بالنفوذ البريطاني والتعاون معه وإرضاء الحكومة البريطانية من أجل الحصول على أوسع التنازلات لتحقيق استقلال العراق وإكمال سيادته في المستقبل وكان الملك فيصل الأول مؤمنا بهذه السياسة ويتبعه رجال كثيرون.

٢. المجموعة الوطنية المعارضة لنظام الحكم الملكي ورجاله، وقد وقف أعضاؤها موقفاً صلباً ضد النفوذ البريطاني وعملوا جاهدين على إزالته وحصول العراق على الاستقلال التام. وقد ناضلوا لتحقيق أهدافهم رغم المحاولات التي

جرت لإسكات أصواتهم بالقوة و لعنف مرة أو الاسترضاء مرة أخرى وقد فشلت المساعي للقضاء على هذه المجموعة لصلابة إيمان أعضائها. وبالرغم من قلة عددهم وضعف تنظيمهم وشحة إمكانياتهم، ورغم المحاولات المستمرة لتعطيل صحفهم وغلق مقرات أحزابهم ونواديهم، فقد نجحوا في خلق رأي عام وطني مناهض للوجود الاستعماري، ومطالب بالاستقلال والحرية والحياة الحرة الكريمة وعبروا عن طموحات الشعب الذي كان يعاني من التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لذا فقد تمتعت المعارضة الوطنية بتأييد شعبي واسع جدا.

٣. مجموعة «المعارضة الشكلية» أو «المؤقتة داخل نظام الحكم» وكانت تقف متوسطة بين المجموعتين الأولى والثانية، وتعارض الوجود البريطاني والمعاهدات العراقية – البريطانية عندما تكون خارج الحكم ولكنها عندما تدعى لتأليف الوزارة أو المشاركة فيها تصبح جزءا من النظام السياسي الذي كان تعارضه.

استغلال العشائر في الصراع على السلطة

في غياب السلطة المركزية بسبب ضعف الملك وفي غياب الممارسات الديمقراطية الحقة وغياب الفرص الحقيقية أمام الأحزاب والتجمعات والشخصيات السياسية من أجل القيام بدورها وتحقيق أهدافها وغاياتها اضطرت معظم الأحزاب والمجموعات السياسية إلى التحالف مع فئات غير سياسية (كالعشائر والجيش) وتملك قوة السلاح والأفراد من أجل مساعدتها للوصول إلى الحكم، وقد شهدت هذه الحقبة العديد من التمردات العشائرية، كما شهدت العديد من الانقلابات العسكرية التي أدت إلى إسقاط الحكومة القائمة وتبديلها بحكومة أخرى تخدم مصالح جماعة الانقلاب.

وفي عامي ١٩٣٤-١٩٣٥ تحالفت بعض القوى السياسية من أمثال ياسين

الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان مع البعض من رؤساء عشائر الفرات الأوسط أمثال عبد الواحد الحاج سكر وعلوان الياسري ومحسن أبو طبيخ للقيام بحركة مسلحة ضد حكومتي علي جودت الأيوبي وجميل المدفعي أدى إلى إسقاطهما واضطر الملك إلى تكليف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة وإنهاء الحركة.

وفي مايس عام ١٩٣٦ قامت بعض العشائر في الفرات الأوسط وجنوبي العراق بحركة أخرى ضد حكومة ياسين الهاشمي وبتشجيع من بعض الساسة المناوئين لحكومة ياسين الهاشمي. فأصدرت الحكومة أوامرها إلى الفريق بكر صدقي بالتحرك والقضاء على تحرك رجال العشائر فتوجه على رأس قوة عسكرية وسحق التحرك بعنف. وقد خلقت هذه القسوة، واستخدام الجيش في القضاء على حركات عشائرية محلية رد فعل قوي بين أوساط الجيش والشعب وكان الاستياء موجهًا إلى ياسين الهاشمي.

ولقد استغلت المعارضة (حكمت سليمان وجماعة الأهالي) هذه الحادثة للتشهير بحكومة الهاشمي وإضعافها كما أنها دفعت حكمت سليمان للاتصال ببكر صدقي للعمل بصورة جدية من أجل إسقاط حكومة ياسين الهاشمي.

الانقلاب العسكري الأول (انقلاب بكر صدقي)

كان يبدو ظاهريًا وكأن حكومة ياسين الهاشمي قد أحكمت سيطرتها على مقاليد الأمور في العراق وأنها في وضع مستقر خاصة وأنها تحالفت مع مجموعة نوري السعيد وجعفر العسكري وكانت لها علاقات جيدة مع قادة الجيش العراقي وضباطه (وكان طه الهاشمي شقيق ياسين رئيسًا لأركان الجيش)، كما أن حكومة الهاشمي عمدت إلى إسكات أصوات المعارضة وحلت الأحزاب السياسية وطاردت عدداً من العناصر المناوئة وأغلقت العديد من الصحف، كما التزمت

العشائر الهدوء. وقد كسبت حكومة الهاشمي تأييداً واسعاً على الصعيد العربي حين تبنت سياسة ذات إطار عربي قومي، وساعدت حركات التحرر العربي وخاصة سوريا وفلسطين وأصبح العراق مركزاً نشطاً للمناضلين العرب. وقد مدت حكومة الهاشمي الثوار العرب بالمال والسلاح، وأرسلت ضباطا عراقيين (بصورة سرية) لتدريبهم.

إلا أن حكمت سليمان سئم من بقائه خارج الحكم، وكانت تربطه علاقة صداقة وثيقة بالفريق بكر صدقي فاتفقا على الإطاحة بحكومة ياسين الهاشمي عن طريق انقلاب عسكري تقوده القطاعات العسكرية المعسكرة في جلولاء والتي هي بإمرة الفريق بكر صدقي ووعده حكمت سليمان بإسناد جماعة الأهالي وأن يضمن له التأييد الشعبي.

وقبل أسبوع واحد من قيام انقلاب ٢٩ تشرين أول ١٩٣٦ أعلم حكمت سليمان أعضاء الهيئة المؤسسة لجمعية الإصلاح الشعبي بأنّ ضباط الجيش بقيادة الفريق بكر صدقي قد قرروا القيام بانقلاب عسكري للإطاحة بحكومة ياسين الهاشمي، وأن بكر صدقي أرسله إليهم طالباً تأييدهم ودعمهم فإن وافقوا فإنهم سيشاركون في الحكم بعد نجاح الانقلاب وإن رفضوا فإن قادة الجيش سيتصلون بجماعة سياسية أخرى لتشاركهم في الانقلاب. فقرر أعضاء الجمعية تأييد الانقلاب ضمن شروط محددة أهمها أن يرجع الجيش إلى ثكناته بعد نجاح الانقلاب وأن يكون منهاج الحكومة الجديدة مبنيا على مبادئ جمعية الإصلاح الشعبي. وقد وافق بكر صدقي على شروط الجمعية، وأعطاهم حق اختيار أعضاء الوزارة (ما عدا وزير الدفاع الذي ترك اختياره لنفسه).

في الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ قامت عدة

طائرات من سلاح القوة الجوية العراقية بإلقاء مناشير فوق مدينة بغداد تعلن للشعب العراقي قيام الجيش بانقلاب عسكري لتغيير حكومة ياسين الهاشمي بحكومة أخرى تخدم المصلحة الوطنية وتعمل من أجل إسعاد الشعب ودعت الجماهير إلى مساندة الانقلاب ودعمه وقد وقع البيان الفريق بكر صدقي «قائد القوات الوطنية الإصلاحية (كما سمى نفسه) وكان من المتفق عليه أن يكون إلقاء المناشير بمثابة ساعة الصفر لتنفيذ الانقلاب فتوجه حكمت سليمان إلى القصر (البلاط) الملكي وقدم رسالة إلى الملك موقعة من الفريق بكر صدقي وعبد اللطيف نوري (قائد الفرقة الأولى) يطلبان فيها تنحية ياسين الهاشمي عن الحكم وتشكيل وزارة وطنية من الشعب يرأسها حكمت سليمان.

وفي حوالي الساعة ١١,٣٠ صباحاً قامت طائرات أخرى بإلقاء عدة قنابل على مبنى الحكومة (القشلة) إشعاراً للملك والحكومة بجدية الحركة وإنذاراً أخيراً لتحقيق مطالب الجيش الذي كان قد أخذ يتقدم نحو بغداد وعلى أثر ذلك عقد الملك غازي اجتماعاً طارئاً حضره كل من ياسين الهاشمي ونوري السعيد وجعفر العسكري كما حضره السفير البريطاني في بغداد. وبعد مناقشات طويلة رضخ الحاضرون لمشيئة الانقلاب، ووافق الهاشمي على تقديم استقالته، وتقرر أن يكلف حكمت سليمان بتشكيل الوزارة الجديدة وتبرع جعفر العسكري (وزير الدفاع) بالتوجه إلى طريق بعقوبة لملاقاة الجيش وإقناع القوة المتقدمة بالرجوع إلى معسكراتها. ولما علم بكر صدقي بمجيء جعفر العسكري لملاقاته قرر قتله في الحال. فقتل رمياً بالرصاص قرب خان بني سعد واستمر الجيش في تقدمه نحو بغداد فوصلها الساعة الرابعة عصراً ودخلها دخول المنتصرين. وفي الساعة السادسة مساء في نفس اليوم أعلن عن تشكيل حكومة الانقلاب برئاسة حكمت سليمان، وكان جل أعضائها من جمعية الإصلاح الشعبي.

حكومة الانقلاب

كان من المهام الأولى لحكومة الانقلاب هو إعادة الأوضاع الطبيعية إلى البلاد وتهدئة قلق السفارة البريطانية التي فوجئت بقيام الانقلاب. وقد سارع حكمت سليمان إلى الاتصال بالسفير البريطاني وعمل جهده لكسب ثقة السفير وأكد له بأنه لن يكون هناك تغير جوهري في سياسة العراق، ووعد برجوع الجيش إلى ثكناته وأعلمه أن بكر صدقي لا يطمح في أن يكون غير رئيس لأركان الجيش وأنه لن يتدخل في السياسة.

ثم قامت الحكومة الجديدة بإعفاء المسؤولين من جماعة الحكومة السابقة وتعيين عناصر جديدة مؤيدة لها، ونظمت العناصر اليسارية والأقليات مظاهرات واسعة في بغداد تأييداً للانقلاب العسكري الذي كان الأول من نوعه في العراق والوطن العربي.

لم تمض فترة طويلة حتى دب الخلاف بين الوزراء من (أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي) من جهة وبين بكر صدقي وأعوانه من الضباط من جهة أخرى. فقد أخذ بكر صدقي يتدخل في تسيير أمور الدولة ويفرض رأيه على المسؤولين، ويصدر الأوامر دون الرجوع إلى مجلس الوزراء والوزير المختص، وقد حاول حكمت سليمان لفترة طويلة تخفيف حدة الخلاف وتقريب وجهات النظر بوقوفه طرفاً وسطاً بين الجماعتين المتنازعتين، ولكنه فشل في مسعاه؛ لأن بكر صدقي كانت قد استهوته السلطة فازداد إصراراً على ممارسة نفوذه في شؤون البلاد، فتدخل في الانتخابات، وحدد حرية العمل السياسي، ومارس عمليات الاغتيال السياسي لعدد من مناوئيه، فتأزم الوضع وزادت حدة الخلاف، ووقف حكمت سليمان إلى جانب بكر صدقي متنكرا لجماعته فقدم الوزراء الإصلاحيون استقالتهم في ١٩

حزيران ١٩٣٩. وبانسحابهم من الحكم خسرت حكومة حكمت سليمان تأييد جميع الفئات السياسية المتواجدة في الساحة العراقية، وفقدت أي تأييد شعبي وأصبحت ألعوبة بيد بكر صدقي وجماعته.

وقد شعرت العناصر القومية داخل الجيش وخارجه بضرورة توحيد الجهود لإسقاط الحكومة، حيث أن سياسة هذه الحكومة كانت قد ابتعدت عن الخط القومي، وأهملت القيام بالمهمات القومية الملقاة على عاتقها وازدادت تقريبًا إلى تركيا وإيران.

بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة عملت على إبعاد العناصر القومية والوطنية في الجيش وأضعفت دور الجيش في الساحة القومية. وقد تبلورت سياسة الحكومة في عقد ميثاق سعد آباد بين العراق وإيران وتركيا وفي عقد معاهدة الحدود بين العراق وإيران عام ١٩٣٧.

معاهدة ١٩٣٧ بين العراق وإيران

ظهرت الأطماع الإيرانية في العراق مجدداً بتسليم رضا بهلوي لمقاليد الحكم في إيران عام ١٩٢١. وما إن استقر في الحكم حتى احتل عربستان عام ١٩٢٥، وأخذ بعدها يطالب بحقوق وامتيازات جديدة في شط العرب، وكان توقيت تقديم المطالب يتزامن مع شعور الشاة بالقوة من جهة ومعرفته بضعف الحكومة العراقية وازدياد مشاكلها من جهة أخرى.

ففي عام ١٩٣٤ شعر رضا بهلوي بضعف حكومة جميل المدفعي فطالبت الحكومة الإيرانية بإعادة تثبيت الحدود العراقية – الإيرانية – مجددا وادعت بأن «اتفاقية الآستانة» المعقودة عام ١٩١٣ والتي ثبتت الحدود بين البلدين كانت قد عقدت تحت «ظروف استثنائية»، فكان رد العراق بأنه يوافق على الرجوع إلى

المعاهدة التي سبقت اتفاقية الآستانة، وفي نفس الوقت فإنه يوافق على عرض الموضوع على محكمة العدل الدولية، وأنه سوف يقبل بالقرار الذي تصدره المحكمة. وعند استلام ياسين الهاشمي رئاسة الوزارة عام ١٩٣٥ ذهب نوري السعيد إلى إيران في محاولة لتسوية النزاعات القائمة بين البلدين..

وقد طلب الشاه عند مقابلته لنوري السعيد تنازل العراق عن ثلاثة كيلو مترات من شط العرب لكي تتمكن البواخر الإيرانية من استخدامها في الملاحة والرسو في ميناء عبادان، ولكن وزارة الهاشمي التي كانت تشعر بالقوة رفضت الطلب واتخذت القرار الآتي:

«إن القانون الأساسي العراقي لا يجيز التنازل عن أي شبر من أرض العراق ولهذا فلا يمكن إجابة طلب الشاه، إلا أنه من الجهة الثانية يوافق على إعطائه المسافة المذكورة عن طريق الإيجار، بشرط أن تجيب إيران مطالب العراق المشروعة في بقية القضايا المختلف عليها».

وفي منتصف عام ١٩٣٧ استغلت الحكومة الإيرانية ضعف الحكومة العراقية وتخلخل موقفها الداخلي بسبب سلوكية بكر صدقي وانفراديته في السلطة وفقدان حكومة حكمت سليمان للتأييد الشعبي على الصعيدين المحلي والعربي فأخذت إيران تطالب مجددا بتنازلات من العراق عن حقه وسيادته في شط العرب، كما أن تطور الأحداث على الساحة الدولية ساعد في دفع الحكومة البريطانية لخلق تحالفات إقليمية وحل المشاكل القائمة من أجل استقرار المنطقة بضمان مصالحها السياسية والاقتصادية أمام توسع نفوذ ألمانيا النازية.

لذلك فقد عقدت حكومة حكمت سليمان، معاهدة الحدود بين العراق وإيران في ٤ تموز ١٩٣٧، تنازلت بموجبها إلى إيران عن جزء من شط العرب مقابل

عبادان بحيث يمر خط الحدود بمجرى المياه العميق لمسافة يقرب طولها من ٧,٧٥ كيلو مترا وتم اعتراف إيران بالحدود بين البلدين. وقد قامت مظاهرة في بغداد والبصرة عند تصديق المعاهدة في آذار ١٩٣٨.

تكرار الانقلابات العسكرية بين ١٩٣٧ -١٩٤١

جرت محاولات عديدة لاغتيال بكر صدقي من جهات سياسية مختلفة، ونجحت هذه المحاولات عندما كان بكر صدقي في الموصل في طريقه إلى تركيا لحضوره مناورات عسكرية يقوم فيها الجيش التركي.

وبغياب بكر صدقي عن مركز القوة بقي حكمت سليمان وحيداً في المسرح السياسي لا يجد من يدعمه، فاضطر إلى تقديم الاستقالة والتنحي عن الحكم.

ترك بكر صدقي بعد مقتله ظاهرتين أصبحتا تقليداً مألوفاً في الحياة السياسية العراقية، الأولى هي الانقلابات العسكرية لإسقاط الحكومة القائمة وتنصيب وزارة جديدة موالية لمجموعة الانقلاب، والثانية هي ظاهرة الاغتيال السياسي.

فبعد استقالة حكمت سليمان كلف الملك غازي جميل المدفعي بتأليف الوزارة الجديدة من أجل إعادة الأوضاع الطبيعية إلى العراق بعد أن عانى الشعب العراقي من الفترات القلقة في ظل حكومة الانقلاب السابقة، وقد وافق جميل المدفعي على تأليف الوزارة بعد أن أخذ عهداً من قادة الجيش ورجال السياسة بعدم زج الجيش في الحياة العامة وبتأييد سياسة حكومته التي ستقوم على مبدأ نسيان أحقاد الماضي والتي سميت بسياسة «إسدال الستار» وفعلاً حاول جميل المدفعي تجاوز المرحلة السابقة التي اتسمت بالعنف والاضطراب وانتهج سياسة محايدة ومسالمة تجاه الأطراف السياسية المختلفة ولم يحاول أن يقتص حتى من جماعة بكر صدقي. إلا أن

العناصر العسكرية والمدنية التي كانت تعمل على الإحاطة ببكر صدقي وأسقطت حكومة حكمت سليمان ضاق صدرها من هذه السياسة وتحرك الساسة (وعلى رأسهم نوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني) وأخذوا يهاجمون ساسة الحكومة في العلن وفي السر، واتصلوا بقادة الجيش وقدموا لهم الوعود بتنفيذ سياسة وطنية قومية تخدم الوطن والأمة في حالة دعم الجيش لهم لتسلم مقاليد الحكم. وقد نجح نوري السعيد أكثر من أقرانه في كسب تأييدهم فوضعوا قواتهم تحت أهبة الاستعداد للتحرك نحو بغداد فاضطر المدفعي لتقديم استقالته فكلف الملك نوري السعيد بتشكيل الوزارة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٣٨.

وقد استمر دعم الضباط لنوري السعيد إلى حين اشتعال لهيب الحرب العالمية الثانية في نهاية عام ١٩٣٩ وبداية عام ١٩٤٠ حيث كشفت الأحداث الداخلية والعربية والعالمية اندفاع نوري في تأييد السياسة البريطانية فتوقف دعم القادة العسكريين له وأخذوا يساندون منافسه رشيد عالي الكيلاني الذي أخذ يتقرب إليهم ويعمل على كسب تأييدهم معلنًا أنه يسعى لخدمة أماني وطموحات الأمة العربية والوقوف على الحياد بين المعسكرين المتحاربين (الحلفاء والمحور).

مقتل الملك غازي

كانت الأحداث المثيرة التي رافقت حكم الملك غازي قد دفعته إلى زيادة اهتمامه يومًا بعد يوم بالأمور السياسية خاصة بعد انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦، وقد عزز الملك علاقته بقادة الجيش وعدد من صغار الضباط وتأثر بأفكارهم الوطنية والقومية ووقع تحت تأثيرهم فأسس إذاعة خاصة عام ١٩٣٨ وكان يذيع بنفسه فيندد بالاستعمار الفرنسي لسوريا ويهاجم المخططات الصهيونية ضد فلسطين العربية، كما أخذ يطالب بضم الكويت إلى العراق والتي كانت تسيطر عليها بريطانيا.

وقد أثارت خطبه هذه الشعور القومي والوطني في نفوس أبناء العراق والأمة العربية فظفر بحبهم وتأييدهم.. كما أنه أخذ يستقطب العناصر القومية العسكرية والمدنية التي أصبحت تشكل خطراً واضحاً على المصالح البريطانية، خاصة وأن بوادر الحرب العالمية الثانية قد أخذت تظهر في الأفق، وبدأت ألمانيا النازية تتحرك وتدعم جميع الحركات المعادية لدول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا). وأخذت بريطانيا وفرنسا تعلنان بأن كل من يقف ضد سياساتها الاستعمارية – أي جميع حركات التحرر – إنما يخدم مصالح ألمانيا النازية ويقف في خندقها.. وكان نوري السعيد يكن كرها شخصيا للملك غازي.

وفي ليلة ٣ نيسان ١٩٣٩ أعلن عن مصرع الملك غازي بحادث اصطدام سيارة كان يقودها بنفسه، وهذا الحادث وقع في ظروف غامضة، وقال ناجي شوكت وزير الداخلية آنذاك «بأن موت الملك غازي جاء نتيجة لعبة قذرة كان وراءها نوري السعيد».

وقد قامت مظاهرات ومسيرات صاخبة في جميع أنحاء العراق معلنة حزنها على الملك ومتهمة الحكومة البريطانية ونوري السعيد بمقتله، وهاجمت جموع غاضبة من أهل الموصل مقر القنصلية البريطانية، وقتل القنصل البريطاني أثر هذا الهجوم.

وقد كان مقتل غازي أحد العوامل الأساسية التي عملت على إضعاف النظام الملكي وانهياره. في نفس الليلة اجتمع مجلس الوزراء وقرر تنصيب ابنه الوحيد فيصل (الثاني) ملكا على العراق، وكان يبلغ الرابعة من العمر ونصب خاله الأمير عبد الإله وصياً على عرش العراق لحين بلوغ الملك فيصل الثاني سن الرشد. وكان عبد الإله شاباً قلقاً قليل الخبرة والذكاء يفتقد الكثير من صفات القيادة والمسؤولية، ولذلك وقع فريسة سهلة بأيدي المؤيدين لبريطانيا ونوري السعيد فكان يؤيدهم وينفذ مطالبهم.

العراق والحرب العالمية الثانية

أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا يوم ٣ أيلول ١٩٣٩ فأسرعت حكومة نوري السعيد إلى قطع العلاقات مع ألمانيا وأصدرت أمرها بطرد أعضاء السفارة الألمانية من بغداد، واعتقال الرعايا الألمان، ثم سلمتهم إلى الحكومة الهندية واقترح رئيس الوزراء إعلان العراق الحرب على ألمانيا وتقديم فرقتين عسكريتين للمشاركة في الحرب إلى جانب الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) في حربها ضد دول المحور (ألمانيا وإيطاليا).

لقد كان لتسرع نوري السعيد في قطع العلاقات مع ألمانيا ووضع موارد وإمكانيات العراق لمساعدة بريطانيا ثم محاولته إشراك العراق في القتال رد فعل قوي بين أوساط الجيش والشعب بصورة عامة وبين الأوساط القومية بصورة خاصة.

خاصة وأن بريطانيا وفرنسا كانتا تحظيان بكراهية شديدة من أبناء الشعب

العراقي بسبب سياستها الاستعمارية ضد الشعب العربي، كذلك فإن الشعب في العراق كان يناضل من أجل التخلص من قيود معاهدة ١٩٣٠ التي تمس سيادته واستقلاله. وكانت ألمانيا النازية توحي بالسر والعلن بأنها تقف مع الشعب العربي في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي والبريطاني وتعلن عداءها لليهود. وأحرزت ألمانيا في السنة الأولى من الحرب انتصارات باهرة وبدت قوة الحلفاء وكأنها قد شارفت على الانهيار وقد انعكس هذا التطور على الوضع السياسي في العراق فانتظمت مختلف الفئات والقوى السياسية العراقية في معسكرين متضادين دخلا في صراع مفتوح للسيطرة على مقاليد الأمور. وكان المعسكر الأول يضم المجموعة الموالية البريطانية والمؤيدة للحلفاء وكان منها عدد من رجال الطبقة الحاكمة والإقطاعيين والبرجوازيين ورؤساء العشائر ويرأس هذه المجموعة نوري السعيد.

أما المعسكر الثاني وهو الأكثر شعبية فهو المجموعة الوطنية والقومية المناوئة لبريطانيا والحلفاء (وضمنيا تعتبر أقرب في تأييدها لدول المحور لمعاداتها للاستعمارين الفرنسي والبريطاني).

وقد طالبت هذه المجموعة بالوقوف موقف الحياد بين الأطراف الدولية المتنازعة، ودعت إلى تطبيق بنود المعاهدات والمواثيق التي يرتبط بها العراق باعتدال دون الاندفاع بالوقوف إلى جانب بريطانيا في حربها مع المحور، كما رأت وجوب استغلال فرصة الحرب للتساوم مع بريطانيا وفرنسا من أجل الحصول على تنازلات لتحقيق استقلال الأقطار العربية، وضمان حق الشعب العربي الفلسطيني، وضمان تسليح الجيش العراقي بأسلحة حديثة، والحصول على مكاسب اقتصادية لتطوير الأوضاع الاقتصادية في القطر. وكان يقود هذا المعسكر عدد من قادة الجيش وقادة بعض الأحزاب، وانضم إلى هذه المجموعة عدد من رجال السياسة من أمثال رشيد

عالي الكيلاني، وناجي شوكت وناجي السويدي، كما حصلوا على دعم بعض الشخصيات العربية المناضلة من أمثال الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين وفوزي القاوقجي. وقد حصلت هذه المجموعة على تأييد واسع من قبل جماهير الشعب العراقي عامة وفي صفوف الجيش خاصة، وبدا واضحا منذ بداية عام ١٩٤٠ أن صدامًا عنيفًا سيحدث في المستقبل بين هذين المعسكرين وأن احتمال التعايش بين الفريقين المتناحرين أصبح ضعيفا في ظل الظروف القلقة والتطورات السريعة وفي اتساع رقعة الحرب العالمية الثانية.

ثورة مايس ١٩٤١ التحررية

نجح رشيد عالي الكيلاني في كسب تأييد قادة الجيش (العقداء الأربعة) والعناصر القومية بسبب تمسكه بمبدأ الحياد بين الأطراف الدولية المتنازعة. وسحب قادة الجيش تأييدهم لنوري السعيد حين أعلن وقوفه بصراحة إلى جانب بريطانيا والحلفاء وضد دول المحور، لذا فقد شكل الكيلاني حكومة الائتلاف الوطني في ٣١ آذار ١٩٤٠ واشترك نوري السعيد فيها كوزير للخارجية ليضمن بذلك استمرارية السياسة الخارجية الموالية لبريطانيا. ولما انهارت فرنسا أمام زحف القوات الألمانية ودخلت إيطاليا الحرب ضد الحلفاء، وشعرت بريطانيا بتأزم الأوضاع السياسية وحراجة الموقف في الشرق الأوسط عامة والعراق بصورة أخص. لذا طلب السفير البريطاني في بغداد من الحكومة العراقية قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، بعد أن قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع ألمانيا النازية في بداية إعلان الحرب عام ١٩٣٩ وقد أيد الوصي عبد الإله ونوري السعيد طلب الحكومة البريطانية وعارضه رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت ومن ورائهم العقداء الأربعة والعناصر الوطنية والقومية. وقد كانت هذه الأزمة بداية لأزمات سياسية عديدة أدت في النهاية

إلى نشوب الحرب العراقية البريطانية في مايس ١٩٤١.

أخذت الحكومة البريطانية موقفًا سلبيًا واضحًا من حكومة الكيلاني وأخذت تضغط على الوصي عبد الإله لإقالة وزارة الكيلاني وتعيين وزارة موالية لسياستها لتضمن مصالحها في تلك الفترة الحرجة من الحرب العالمية الثانية.

وقد ازدادت شكوك بريطانيا ومخاوفها عندما بلغها وجود اتصالات سرية بين حكومة العراق وبين دول المحور، وكانت بريطانيا تخاف الشعور الوطني والقومي المتنامي في أوساط الجيش والشعب والذي أخذ يهدد مستقبل المصالح الاستعمارية والذي كان يدعم موقف حكومة الكيلاني، لذلك فإن بريطانيا لم تعد تتعامل مع حكومة ضعيفة مشلولة كسابقاتها، ولكن هذه الحكومة كانت تحظى بتأييد الجماهير الوطنية وبدعم الضباط الأربعة، فاضطر رشيد عالي الكيلاني ورفاقه من الوزراء إلى الصمود بوجه ضغط الإنكليز وحلفائهم. فقرر الوصي عدم التعاون مع حكومة الكيلاني وإجبارها على تقديم الاستقالة فرفض حل المجلس النيابي، ومن ثم ترك بغداد هاربا إلى الديوانية وخلق بهروبه هذا أزمة فاضطر الكيلاني إلى تقديم استقالته فقبلها الوصي وهو في الديوانية وكلف الفريق طه الهاشمي بتأليف الوزارة في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ كحل وسط وذلك لأنه كان يلاقي قبولاً حسناً من كافة الأطراف السياسية المتناحرة.

إلا أن قادة الجيش أخذوا يتشككون من سياسة الهاشمي وساد الاعتقاد أن حكومته سترضخ لمشيئة بريطانيا والمجموعة الموالية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا وتفتيت قوة العناصر القومية في الجيش وتشتيت شمل العقداء الأربعة، وفعلاً فقد أصدر طه الهاشمي أمرا بنقل العقيد كامل شبيب من بغداد إلى منصب قائد الفرقة الأولى في الديوانية فاعتبروه مقدمة خطيرة لإضعاف قوتهم ومن ثم إحالتهم على التقاعد. فاجتمع العقداء الأربعة ورفضوا تنفيذ الأمر الصادر بنقل

العقيد كامل شبيب، واعتبروا طه الهاشمي متواطئا مع الوصي والإنكليز، وقرروا إعلان حالة الطوارئ في معسكر الرشيد وإرغام الهاشمي على تقديم استقالته. فقدم الهاشمي استقالته في نيسان ١٩٤١. أما الوصي عبد الإله فإنه هرب متنكرا إلى البصرة حيث حاول تجميع قوة سياسية وعسكرية مؤيدة له. وبعد فشل جميع المحاولات لاستقطاب التأييد اضطرت السلطات البريطانية إلى نقل الوصي يوم ٤ نيسان ١٩٤١ إلى فلسطين ومنها إلى الأردن.

حكومة الدفاع الوطني

على أثر هروب الوصي عبد الإله برزت الأزمة الدستورية لغياب السلطة الدستورية العليا، فاجتمع قادة الجيش ورجال السياسة للتداول في الأوضاع والخروج بحل علمي لهذه المشكلة المعقدة وتقرر تشكيل «مجلس الدفاع الأعلى» لينظر في تمشية أمور البلاد طيلة غياب الوصي، وقرر المجلس تكليف رشيد عالي الكيلاني بتأليف الوزارة التي سميت «بحكومة الدفاع الوطني»، وتقرر خلع الوصي عبد الإله وتنصيب الشريف شرف – من أعضاء الأسرة الهاشمية – وصيا على عرش العراق، ثم قبل الوصي الجديد استقالة طه الهاشمي التي سبق أن قدمها وكلف رشيد عالي الكيلاني بتأليف الوزارة الجديدة.

الحرب العراقية – البريطانية

على أثر فشل الأمير عبد الإله في إقامة حكومة دستورية في البصرة، ومغادرته العراق وتنصيب الأمير شرف محله، وإزاء التأييد الشعبي الذي كانت تلاقيه حكومة الدفاع الوطني فإن بريطانيا فقدت الأمل من إمكانية إعادة الوضع السابق أو السيطرة على الحكومة الجديدة عن طريق الضغوط السياسية والاقتصادية، وكانت دول المحور تبدو وكأنها تملك زمام المبادرة في الحرب وأنها قد تنجح في خلق مراكز سياسية وعسكرية

موالية لها في المنطقة العربية والشرق الأوسط. لذلك قررت بريطانيا استعمال القوة العسكرية في الإطاحة بالوضع الجديد والحد من نفوذ دول المحور والتخلص من الدفاع الوطني وإعادة هيمنتها على تسيير الأمور. وصدرت الأوامر إلى بعض القطاعات العسكرية المتواجدة في الهند وشمالي أفريقيا وشرقي الأردن بالتوجه إلى العراق.

وقدمت السفارة البريطانية طلبًا إلى حكومة العراق (رغم عدم اعترافها الرسمي بها) بالموافقة على إنزال القوات البريطانية في البصرة بحجة عبورها إلى فلسطين عن طريق العراق، فوافقت الحكومة على هذا الطلب ولكنها طلبت تحديد عدد القوات البريطانية بما لا يزيد على تسعة آلاف جندي في وقت واحد وأن لا يطول مكوثهم في الأراضي العراقية أكثر من ثلاثة أيام. وفي ١٨ نيسان ١٩٤١ وصلت البصرة الدفعة الأولى من القوات البريطانية قادمة من الهند، واستمر بعد ذلك توافد القطاعات الأخرى، فقدمت الحكومة العراقية احتجاجا رسميا بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٤١ لمخالفة القوات البريطانية تعليمات الحكومة العراقية، وفي نفس الوقت وصلت قوات بريطانية أخرى إلى القاعدة الجوية البريطانية في الحبانية، وبعد أن تجمعت أعداد كبيرة في البصرة والحبانية قامت القوات البريطانية باحتلال ميناء البصرة وما حوله، واضطرت القوات العراقية إلى الانسحاب من البصرة.

لقد ظهر واضحًا للحكومة العراقية بأن بريطانيا عازمة على القيام بحركات عسكرية ضدها، فقدمت مذكرة احتجاجية شديدة اللهجة حملت فيها الحكومة البريطانية العواقب الوخيمة التي ستنتج عن هذا الاعتداء ضد سيادة واستقلال العراق، وأصدرت القيادة العسكرية العراقية يوم ٣٠ نيسان أمرًا إلى قواتها بتطويق قاعدة الحبانية واحتلال التلال المحيطة بها، كما طلب القائد العسكري العراقي من آمر القاعدة الجوية بوقف حركة الطيران البريطاني.

وفي صبيحة يوم ٢ مايس ١٩٤١ قامت الطائرات البريطانية بقصف القوات العراقية المعسكرة في المناطق المحيطة بقاعدة الحبانية، فكان ذلك بدء نشوب القتال بين القوات العراقية والبريطانية واستمر ما يقارب الشهر الواحد.

وفي ذلك اليوم نفسه اتخذ مجلس الوزراء والقيادة العسكرية قرارات مستعجلة كان أهمها:

١. تقديم احتجاج على اعتداءات القوات البريطانية وتحميل بريطانيا مسؤولية اندلاع الحرب.

٢. إعادة فتح العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا وطلب المساعدات العسكرية المستعجلة من دول المحور.

٣. إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي.

وجرت اتصالات مستعجلة بدول المحور التي وعدت بتقديم المساعدات العسكرية والسياسية، وأرسلت الحكومة الألمانية سفيرها السابق إلى بغداد، واعترفت الحكومتان الإيطالية واليابانية بالنظام الجديد في العراق كما وافقت حكومة الاتحاد السوفيتي على إقامة التمثيل الدبلوماسي مع العراق.

استقبلت الجماهير العربية أنباء الثورة بحماس شديد، واعتبرتها إيذاناً بحركة التحرر العربي من الاستعمار والتبعية وقد قامت طلائع حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية بتهيئة وتنظيم المتطوعين من الشباب العربي السوري لإرسالهم إلى العراق لدعم الثورة ومشاركة الشعب العراقي في الدفاع عن ثورته وحكومته الوطنية. كما قامت بعض العناصر القومية في مصر بتأييد الحركة وتوجه الزعيم الوطني عزيز علي المصري إلى العراق إلا أن طائرته أصابها العطل فقبض عليه وسجن.

ثم شكلت في العراق كتائب من الشباب وطلاب المدارس والمعاهد العالية للدفاع عن الثورة وحفظ الأمن الداخلي وتقديم الدعم لأبناء القوات المسلحة العراقية.

وبعد أربعة أيام من المعارك اضطرت القوات العراقية إلى الانسحاب من التلال المحيطة بالحبانية في ٦ مايس لعدم توفر الغطاء الجوي للقوات العراقية وتمركز القتال حول مدينة الفلوجة، ولكن وصول تعزيزات عسكرية بريطانية استطاعت على أثرها القوات البريطانية من دحر القوات العراقية وأخذت تتقدم نحو بغداد مستهدفة قطع طريق بغداد – الموصل لمنع وصول الأعتدة إلى الموصل من قبل ألمانيا وإيطاليا عن طريق سوريا وتركيا. وفعلا فقد وصلت هذه المساعدات إلا أنها جاءت متأخرة بسبب انشغال ألمانيا بالاستعداد لفتح جبهة الحرب ضد الاتحاد السوفييتي (الجبهة الشرقية) أولاً وبسبب صعوبة المواصلات بين دول المحور والعراق ثانيا، ولم يكن لها تأثير يذكر لتغيير موازين القوى التي كانت في صالح القوات البريطانية الأكثر عدة وعددا والأحسن تدريبا.

وقد وصلت القوات البريطانية مشارف بغداد يوم ٢٩ مايس وبات أمر سقوط العاصمة بأيدي هذه القوات الغازية أمرًا لا مفر منه. على أثر ذلك ترك بغداد جميع أعضاء الحكومة وقادة الجيش متوجهين إلى إيران باستثناء محمد يونس السبعاوي الذي أصر على البقاء والمقاومة فأعلن نفسه حاكمًا عسكريًا وأصدر الأوامر بتوزيع السلاح على كتائب الشباب وحفر الخنادق حول بغداد استعداداً لمواجهة القوات البريطانية المتقدمة. إلا أن السبعاوي بعد فترة وجيزة اقتنع بعدم جدوى المقاومة فترك العاصمة والتحق برفاقه، وبمغادرته انهارت المقاومة، وقامت لجنة الأمن الداخلي التي أقر رشيد عالي تشكيلها قبل مغادرته العراق، بمفاوضات مع السفير

البريطاني لوقف القتال فوقعت الهدنة يوم ٣٠ مايس بين لجنة الأمن الداخلي والسفارة البريطانية والتي تضمنت وقف القتال والرجوع إلى بنود معاهدة ١٩٣٠ وإلقاء القبض على رعايا وجنود دول المحور، وبقاء القوات البريطانية على أرض العراق حسب ما تتطلبه ظروف الحرب.

وبتوقيع هذه الهدنة أصبح العراق يرزح تحت السيطرة البريطانية وأخذ يعاني من وطأة الوجود الأجنبي على أرضه وسيادته الوطنية.

obeikandl.com